الانزياح

يعدّ الانزياح مؤشراً نصياً على أدبية النص وشعريته؛ ذلك أن الخروج عن النسيج اللغوي العادي في أي مستوى من مستوياته، الصوتي، التركيبي، الأسلوبي، البلاغي يمثل في حد ذاته حدثاً أسلوبياً.

يرتبط "الإنزياح" بالنص "الرسالة"، ومن هنا عُرِّف الأسلوب على أنه "إنزياح" أو أنه "انحراف عن قاعدة ما "أو أنه لحن مبرر "أو أنه" انحراف عن نموذج آخر من قول ينظر إليه على أنه نمط "معياري" أو هو "مجموع المفارقات التي نلاحظها بين نظام التركيب اللغوي للخطاب الأدبي وغيره من الأنظمة ويُعنى "بالإنزياح" انحراف الكلام عن نسقه المألوف، وهو حدثٌ لغوي يظهر في تشكيل الكلام وصياغته أو أنه "انحراف عن النمط المعياري، أي مخالفة للطريقة العادية أو المتوقعة في التعبير.

ويرى أحد الباحثين أن مجال الإنزياح، ويسميه "العدول" هو علم المعاني، فيقول: "أما أبواب المعاني فيمتنع فيها إجراء الكلام على الأصل، وهي أبواب تقوم أساساً على العدول في اللغة عن مستوى استخدامها .

ويتخذ "الإنزياح" أشكالاً وصوراً. كأن يكون "خرقاً للقواعد" أو "لجوءاً إلى ما ندر من الصيغ" وقد يكون "الانحراف بتكرار السمة الأسلوبية على غير المألوف كالإسراف في استخدام الصفات" .

وإن كان البحث الأسلوبي قد توصل إلى حدِّ "الإنزياح" وتعريفه فإن الإشكال يبقى قائماً في المعيار الذي يعتمد في الكشف عن الإنزياح أو الانحراف في النص الأدبي؛ إذ تباينت الآراء في هذا الشأن، فيرى البعض أن المعيار يكمن في اللغة بالمفهوم السُّويسري، التي هي "النظام التجريدي الماثل في أذهان أبناء الجماعة اللغوية؛ فالأسلوب المنتمي إلى الكلام)

بطبيعة الحال هو، بحسب هذا الرأي. عدوانٌ مستمرٌ على ذلك النظام وانتهاك مطرد لسنته وأعرفه، ويرى البعض الآخر أن المعيار أو القاعدة التي ينحرف عنها الأسلوب هو "المستوى النمطي الشائع من استعمال الكلام؛ فهذا المستوى لحيادته؛ أي لخلوّه، بسبب ما هو عليه من شيوع، من أي شيات أسلوبية، هو المعيار الذي يتحدد بالقياس إليه أيّ انحراف جديد.

وهناك رأي ثالث يجعل المعيار كامناً في "الكفاءة" أو "القدرة" اللغوية، وهي النموذج المثالي للغة، وهذا النموذج، حسب تشوسكي وأتباعه، هو الذي يُمَكّنُ أبناء اللغة "من التمييز، على مستوى سطح اللغة بين ثلاثة أنماط من التراكيب: تراكيب صحيحة تؤدي المعنى وأخرى فاسدة لخلوها منه وثالثة لا تنتمي إلى أيّهما؛ إذ هي من جهة لا تتسم بالصحة الكاملة؛ لأن بنيتها التركيبية تختلف أو "تنحرف" بدرجات متفاوتة عن الصورة المثلى للكفاءة اللغوية، وهي لذا وذاك تسمى الجمل غير نحوية أو الجمل المقاربة" ؛ وحسب هؤلاء أن الإستعمال يكرس اللغة في ثلاث مستويات من الممارسة، وهي المستوى النحوي اللانحوي والمستوى المرفوض ويُعَنْوَنَ بالمستوى اللانحوي، باعتباره ظاهرة أسلوبية، وهو الذي يمثل الانحراف عن النموذج المثالي للكفاءة اللغوية، الذي يعد معياراً يقاس به مدى انحراف الجمل المقاربة أو المستوى اللانحوي.

والبعض يرى أن المعيار في الانحراف لا يكمن في البنية السطحية وحدها؛ بل يشمل كذلك البنية العميقة، في حين هناك من يجعل المعيار مقتصراً على الاستعمال اللغوي مستبعداً أي علاقة للإنحراف بالبنية العميقة التي هي مجرد فرض ذهني لا علاقة لها بالاستعمال والاستخدام الفعلي للغة؛ فالاستعمال الذي هو الذي يحدد الانحراف.

ومن الآراء من يجعل الانحراف ظاهرة نصّية داخلية وليست أمراً خارجياً؛ فالانحراف يكون ماثلاً في البنية اللغوية في النص ذاته وذلك "حين تنفصل بعض الوحدات اللغوية في

هذا النص عن النمط الذي يسود بقية الوحدات فيه؛ إذ إن الانفصال حينئذٍ يعد انحراف "داخلياً"؛ قاعدته هذا النمط السائد وإذا كانت الاتجاهات السابقة قد ركز بعضها في تحديد قاعدة الانحراف على العوامل الخارجية اللغة المعيارية، اللغة الواقعية، الكفاءة...) وبعضها الآخر على عوامل نصية داخلية، فإن "ميشال رفاتير" يعتمد في تحديد الانحراف بوصفه ظاهرة "أسلوبية" على المتلقي باعتبار أنه معيار من المعايير الأسلوبية؛ فالظواهر الأسلوبية، حسب ريفاتير تتحدد" لا عن طريق تمثل بنائها اللغوي الخاص القائم على الانحراف" بل بتأمل ما يولده هذا البناء من استجابات أو إثارات لدى المتلقي.

بالإضافة إلى معيار "المتلقي" هناك "السياق" الذي يرى فيه الباحث "القاعدة الداخلية" التي ينحرف عنها الأسلوب؛ إذ تتحدد الظاهرة الأسلوبية، عنده، بكونها خروجاً أو تحولاً عن النمط السائد في السياق، ويرى أنه يمكن تحديد الظاهرة الأسلوبية في نص ما، بموضوعية، عن طريق رصد نقاط التحول في مسار السياق فيه.

وهكذا فإن الأسلوبية، وأن اعتبرت منهجاً نقدياً كغيرها من المناهج النقدية؛ فهي تحاول جاهدة أن تكتنه الظاهرة اللغوية والأدبية بالاحتكام إلى البعد اللغوي بحيث لا تستنكف عن استلهام النظرية الألسنية في إضاءة النّص وفحص مستوياته المتعددة بغية الوقوف على الطوابع الأسلوبية التي تميز هذا الخطاب أو ذاك من الخطابات المتماثلة أو المغايرة والتي تخصه بملح متميز يحقق له أدبيته وينحو به منحى شعرياً؛ لا تكون فيه اللغة مجرد قناة توصيل وإبلاغ؛ وإنما تكون مفعمة بالكثافة الشعورية مما يعكس شخصية المبدع.

وإذا كان الأسلوب في نظر الأسلوبيين أوثق صلة بما هو "ذاتي" أو "شخصي" بل بما هو "عاطفي وانفعالي" فإن الإجراء النقدي يقوم أساساً، على الآلية العلمية والموضوعية والتي تتبع من الخطاب ذاته بغية الكشف عن ما تنطوي عليه اللغة من طاقات شحن عاطفي وقدرة على التأثير وخلق الاستجابة العاطفية والجمالية في المتلقي.

ومن ثم فإن مهمة الباحث الأسلوبي ليست بالمهمة اليسيرة على اعتبار أن المادة التي يتعامل معها، وهي الخطاب الأدبي، مادة مزدوجة الوظيفة والغاية؛ فوظيفتها لا تقف عند حدود تبليغ الرسالة الإخبارية أو ما يسمى بالوظيفة المرجعية؛ بل تتجاوز ذلك إلى إمكانية إحداث التأثير العاطفي والشعوري، بل والجمالي في المتلقي.

فالباحث الأسلوبي وإن كان يحتكم إلى العنصر الموضوعي في الخطاب الأدبي، وأعني به البعد اللغوي بمكوناته الأسلوبية، والصوتية والتركيبية وغيرها؛ وهو عنصر يمكن إخضاعه لمقتضيات البحث العلمي المتمثلة في النظرية اللغوية والألسنية، فإنه، مع ذلك، قد لا يجد السبيل ممهداً في تمييز ما هو "ذاتي" وفي الكشف عن البواعث النفسية فضلاً عن تحديد ما هو "جمالي" أو "شعري"...